فلسطين تُحذر من مخططات الاحتلال الرامية لتهويد البلدة القديمة من الخليل

مسؤول فلسطيني: رفع الحظر الإسرائيلي متطلب رئيسي لإنعاش الاقتصاد

مستوطنون متطرفون بحماية جنود الاحتلال

الأراضي المحتلة - «وكالات»: قال نائب فلسطيني أمس الأحد، إن رفع حظر إسرائيل دخول 200 سلعة من المواد الخام إلى قطاع غزة يمثل متطلبا رئيسيا لإنعاش اقتصاد القطاع المنهك بفعل 11 عاما من الحصار والأزمات.

وأكد رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على غزة النائب جمال الخضري، أن أحد أبرز أوجه الحصار الإسرائيلي يتمثل باستمرار قائمة ممنوعات على السلع تشمل مواد خام للنشاط الصناعي، معتبرا أن أي حديث عن إنعاش اقتصادي في غزة وإيجاد مشاريع لتشغيل الأيدي العاملة يتطلب ضمان فتح كامل لمعابر القطاع أمام الاستيراد والتصدير ومن دون أي قيود إسرائيلية.

وأوضح أن رفع حظر الدخول على السلع خاصة المواد الخام التي تقول إسرائيل إنها ذات استخدام مزدوج، من شأنه إعادة الحياة للعجلة الاقتصادية وتوفير آلاف فرص العمل لوقف النزيف الاقتصادي الحاصل في القطاع، داعيا إلى التركيز على مشاريع دولية لتوفير فرص عمل للعمال والخريجين بصفة عاجلة في ظل وجود ما يزيد عن 250 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة الذي يقطنه زهاء مليوني نسمة.

وقدر أن قطاع غزة بحاجة لضخ مبلغ 25 مليون دولار شهريا على الأقل لبدء مشاريع طارئة تتيح فرص عمل لنحو 50 ألف عامل كمرحلة أولى للإنعاش الاقتصادي، مع الحاجة كذلك لإيجاد حلول لصرف رواتب كاملة للموظفين الحكوميين سواء التابعين للسلطة الفلسطينية في غزة أو حركة حماس.

من ناحية أخرى أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، الاعتداء الهمجي الذي ارتكبته عصابات المستوطنين بضرب مواطنين فلسطينيين في حارة السلايمة في البلدة القديمة من مدينة الخليل، واعتدائهم على عدد من المحال التجارية وإغلاقها بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي، الذي قام بدوره بإطلاق قنابل الصوت والغاز صوب المواطنين.

واعتبرت الوزارة في بيان لها اليوم السبت، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) هذا الاعتداء الآثم، تصعيدا خطيرا في الإجراءات والتدابير الاستعمارية الاستيطانية التي تمارسها قوات الاحتلال، وقطعان المستوطنين، لتهويد البلدة القديمة في الخليل بما فيها الحرم الإبراهيمي الشريف، مشيرة إلى أن الهدف من هذه الضغوط هو ترحيل المواطنين الفلسطينيين وتهجيرهم بالقوة.

وأوضحت الوزارة أنها تنظر ببالغ الخطورة لهذا التصعيد الاستيطاني الخطير، محذرة من مخططات الاحتلال الرامية إلى تهويد البلدة القديمة.

وطالبت الوزارة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة، وفي مقدمتها «اليونسكو» والأطراف الدولية كافة، لتحمل مسؤولياتها في وقف عمليات التطهير العرقي، وتأسيس نظام عنصري بغيض في فلسطين المحتلة.

من جانب اخر أصيب شاب فلسطيني بجراح متوسطة، مساء السبت، بعد إطلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي، النار عليه قرب الحدود الشرقية، جنوب قطاع غزة، قبل أن يتم اعتقاله.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، إن «الجيش أطلق النار على شاب جنوب قطاع غزة، حاول اجتياز الشريط الفاصل، وتم بعد ذلك اعتقاله».

وبحسب موقع «حدشوت 24»، الإسرائيلي، فإن قوة من جيش الاحتلال أطلقت النار على فلسطيني اجتاز السياج الحدودي جنوب القطاع، وتم نقله بواسطه طائرة مروحية إلى مستشفى «سوروكا» في بئر السبع.

وتسود حالة من الهدوء، على حدود قطاع غزة، بعد التوصل لتفاهمات بين حركة حماس وإسرائيل برعاية مصرية، تقضي بخفض التوتر ومنع المتظاهرين من الاقتراب من السياج الحدودي، وجنود الاحتلال المتمركزين هناك، مقابل تسهيلات تقدمها إسرائيل لقطاع غزة.

من ناحية أخرى شهد أكتوبر الماضي حربا ساخنة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول عمليات بيع العقارات والأراضي لليهود في القدس الشرقية.

وقالت مصادر إسرائيلية إن المعركة بدأت قبل عدة أشهر عندما قررت السلطة الفلسطينية البدء بحرب شاملة على الفلسطينيين من القدس الشرقية الذين يتورطون ببيع الأراضي لليهود أو للجمعيات اليمينية.

وأضافت أن السلطة الفلسطينية تقوم كل شهر بالتحقيق في عمليات بيع جديدة، ويشارك في تلك التحقيقات مسؤولون من السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الفلسطينية.

ولفتت المصادر الى أن الأجهزة الأمنية تمارس نشاطاتها في العديد من التحقيقات من داخل مناطق القدس الشرقية، وهو الأمر الذي يناقض القانون الإسرائيلي.

وبالتوازي مع ذلك عقدت لقاءات خلال الشهر الماضي بين العائلات الكبرى في قرى شرقي القدس، بهدف الاتفاق على طرق لمحاربة ظاهرة بيع الأراضي لليهود، وعقدت تلك اللقاءات نتيجة الضغوط التي مارستها السلطة الفلسطينية على تلك العائلات.

وشهد اكتوبر الماضي تصعيداً في تلك الحرب، حيث قامت أجهزة السلطة باعتقال عصام عقل بتهمة التورط في بيع عقارات لليهود، وإسرائيل ردت باعتقال عدنان غيث محافظ القدس المكلف من قبل السلطة، بالإضافة لاعتقال الضابط جهاد الفقيه المسؤول الأمني عن منطقة القدس.

ولمحت المصادر الإسرائيلية إلى أن الضغوط التي فلتت إسرائيل أنها ستمارسها على السلطة نتيجة هذه الاعتقالات لم ينجح، لتضطر بعد عدة أيام للإفراج عن المعتقلين في ظل بقاء عقل رهن الاعتقال.

خامنئي يرفض قانوناً لمكافحة تمويل الإرهاب

عسكري على آلية عسكرية ويبدو صورة للخامنئي في الخلفية

طهران - «وكالات»: رفض مجلس صيانة الدستور الإيراني أمس الأحد قانوناً يتيح لطهران الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب التي تعد ضرورية للحفاظ على روابط طهران التجارية والمصرفية مع العالم.

وقال المجلس الذي يسيطر عليه المحافظون ومهمته الإشراف على القوانين التي يقرها البرلمان إن بنود الاتفاقية تخالف التشريعات الإسلامية والدستور، قبل أن يردها إلى البرلمان لمراجعتها.

وكتب المتحدث باسم المجلس عباس علي كدخدايي على تويتر «ناقش مجلس صيانة الدستور في جلسات متعددة القانون الذي أقره البرلمان ... واعتبره يحتوي على اشكاليات وأمور غامضة».

والقانون الذي أقره البرلمان بغالبية بسيطة في 7 أكتوبر واحد من أربعة مشاريع قوانين تقدمت بها حكومة الرئيس حسن روحاني لتلبية مطالب مجموعة العمل المالي الدولية «اف اي تي اف» التي تراقب الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويعتبر العديد من المسؤولين المتشددين أن القانون يحد من قدرة إيران على دعم «مجموعات المقاومة» مثل ميليشيا حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية بسبب معايير الشفافية الواسعة التي يفرضها على حساباتها.

لكن حكومة روحاني ترى أن هذا القانون أمر حيوي خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران العام 2015 وفرضها العقوبات مجدداً.

وسعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي إلى إنقاذه والحفاظ على التجارة مع إيران، لكنها طالبت بانضمامها إلى مجموعة العمل المالي.

وتدرج المجموعة إيران وكوريا الشمالية فقط على لائحتها السوداء، على الرغم من أن المنظمة التي تتخذ من باريس مقرا لها قد علقت الإجراءات ضد إيران منذ يونيو 2017 بينما تعمل الأخيرة على الإصلاحات المطلوبة.

والشهر الماضي مددت مجموعة العمل المالي المهلة التي أعطتها لإيران لتحديث قوانينها حتى نهاية شهر فبراير.

وقال وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف خلال مناقشة القانون في البرلمان الشهر الماضي «لا أنا ولا الرئيس يمكن أن يضمن أن كل المشاكل سوف تختفي في حال انضمامنا (إلى اتفاقية الأمم المتحدة)، لكني أضمن بأن عدم الانضمام سوف يزوّد الولايات المتحدة بأعذار أكثر لزيادة مشاكلنا».

وتم إقرار مشروع قانون آخر حول آليات مراقبة ومنع تمويل الإرهاب في أفسطس، لكن اللذين آخرين يتعلقان بغسل الأموال والجريمة المنظمة تم تأخيرهما من قبل سلطات أعلى بعد المصادقة عليهما في البرلمان.

ويتألف مجلس صيانة الدستور من ستة رجال دين يعينهم آية الله علي خامنئي وستة محامين يعينهم القضاء.

فرنسا: اتهام سوريين بالترويج لـ «داعش»

عناصر من الشرطة

باريس - «وكالات»: أعلن مصدر قضائي فرنسي أمس الأحد أن فردين في أسرة سورية الأصل وجهت اليهما تهمة «الإنتماء إلى شبكة إرهابية إجرامية»، وذلك بعدما أوقفا الثلاثاء إثر نشر فيديو على الإنترنت لشخص يعلن مبايعته لتنظيم داعش.

وأضاف المصدر أن أحدهما أودع السجن والثاني وضع تحت مراقبة قضائية.

وبحسب مصدر قريب من التحقيق يشتبه في أن يكون أحد الشخصين هو من ظهر في شريط الفيديو لكن «الأمر لم يصل في هذه المرحلة إلى مخطط لشن هجوم».

وأوقف سبعة أفراد آخرين من هذه الاسرة الثلاثاء في مدينة مان غرب فرنسا وأفرج عن خمسة منهم بدون ملاحقتهم قضائياً.

وقتل 246 شخصاً في إعتداءات إرهابية شهدتها فرنسا منذ يناير 2015 أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن معظمها.

تفكيك عصابة في إسبانيا يقودها جزائري ممول اعتداءات 11 سبتمبر

رجل أمن اسباني

مدريد - «وكالات»: أعلنت الشرطة الإسبانية السبت أنها فكّكت عصابة متخصّصة في إنتاج بطاقات ائتمان مزوّرة يقودها جزائري سُجن بتهمة المساعدة في تمويل اعتداءات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتّحدة.

وقالت الشرطة في بيان إنها اعتقلت 19 شخصا في مدريد كانوا يصنعون بطاقات ائتمان مزوّرة بعد جمع بيانات شخصية لمستخدمين عبر «شبكة الإنترنت المظلمة» ونقلها إلى بطاقات أخرى.

وبهذه الطريقة يتمكن المزوّرون من سحب مبالغ نقدية من آلات الصرف أو شراء سلع من المحلات، بحسب المصدر نفسه.

وزعيم العصابة، وهو جزائري في الـ49 من العمر لم تكشف هويّته، كان يلجأ إلى الأسلوب نفسه للمساعدة في تمويل اعتداءات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة والتي أوقعت ثلاثة آلاف قتيل.

وقالت متحدّثة باسم الشرطة إنّ الجزائري أدين وأودع السجن في اسبانيا بجريمة تمويل اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، ولكنّها لم تكشف عن الفترة التي بقي فيها في السجن قبل أن يُفرج عنه.

وأضافت إنّ انشطته هذه المرّة كانت لصالحه.

وكانت محاكمة جماعية لأفراد يشتبه في تورطهم باعتداءات 11 سبتمبر جرت في إسبانيا في 2005. ومثل يومها 24 متّهما بالانتماء إلى تنظيم القاعدة أمام المحكمة وسط إجراءات أمنية مشدّدة.

ولم يتسنّ على الفور تحديد ما إذا كان زعيم العصابة الجزائري من بين المتّهمين يومها أو قد حوكم وحده.

18 ألف ياباني يتظاهرون ضد تعديل الدستور

مظاهرات أمام البرلمان في اليابان

طوكيو - «وكالات»: تم تنظيم مسيرة حاشدة تعارض جهود إدارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، لتعديل الدستور أمام مبنى البرلمان الياباني «الدايت» في طوكيو السبت، بمناسبة الذكرى الـ72 لإصدار الدستور، طبقاً لما ذكرته صحيفة «أساهي شيمبون» اليابانية أمس الأحد.

وطبقاً للمنظمين، شارك حوالي 18 ألف شخص في المسيرة التي ضمت مجموعات من المواطنين ترفض تعديل آبي للمادة التاسعة من الدستور، وهتف المتظاهرون بشعارات «إننا ضد تعديل الدستور» و«دعونا نوقف تعديل الدستور بجميع الوسائل» جنبا إلى جنب مع مشرعين من أحزاب المعارضة وخبراء دستوريين.

ويسعى آبي وهو من السياسيين الصقور في اليابان لإجراء تعديل على الدستور بحيث يمكن أن يكون لبلاده قوات عسكرية مدربة ومجهزة بأحدث العتاد في خضم تهديدات كوريا الشمالية الصاروخية والنووية وقيام الصين بتعزيز ترسانتها من الأسلحة.

وقاد الإئتلاف الحاكم برئاسة آبي جهوداً لدفع وتمرير مشروع قانون مثير للجدل عام 2015 يسمح للجيش الياباني الذي يطلق عليه اسم «قوات الدفاع عن النفس» بالمشاركة في حروب في الخارج، على الرغم من أن الكثير من الياحثين يقولون إن هذه الخطوة تخالف الدستور، وتحظر الفقرة التاسعة من الدستور استخدام القوة لتسوية نزاعات دولية.

الهجرة الفنزويلية ستؤدي لنمو اقتصادي في كولومبيا

مهاجرين من فنزويلا في كولومبيا

«وكالات»: قال تقرير للبنك الدولي، إن وصول أكثر من مليون فنزويلي هاربين من أزمة اجتماعية واقتصادية عميقة في بلدهم قد يؤدي إلى نمو اقتصادي في كولومبيا إذا اتخذت الخطوات السليمة لإدارة أزمة المهاجرين.

وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليوني فنزويلي هاجروا وسط نقص في المواد الغذائية والأدوية وخلافات سياسية عميقة في بلدهم، واختار نصفهم أن يعيشوا في كولومبيا وقد وصل كثيرون وليس معهم إلا ما خف حمله.

وقال التقرير إن توفير الرعاية الصحية والخدمات الأساسية والتعليم للمهاجرين سيكلف كولومبيا ما بين 0.26 في المئة و0.40 في المئة من إجمالي ناتجها المحلي هذا العام، وأضاف أنه يجب على كولومبيا القيام باستثمارات متوسطة الأجل لتحسين هذه الخدمات.

ولكن التقرير قال إن منح المهاجرين وضعاً قانونياً سيساعدهم على العثور على وظائف بشكل رسمي وزيادة عائدات الضرائب والاستهلاك، وعبر بعض هؤلاء المهاجرين الحدود بلا تأشيرات أو تصاريح أخرى.

وتابع التقرير أنه «على الرغم من التبعات السلبية على المدى القصير تشير الدلائل إلى أنه إذا اتخذت القرارات السياسية السليمة فإن هذه الهجرة قد تؤدي إلى تحقيق نمو في كولومبيا».

ويقول الرئيس الكولومبي إيفان دوكي، إن «الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو دكتاتور ووعد بمواصلة قبول المهاجرين» ومنح الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة كولومبيا معونات مالية بلغ حجمها ملايين الدولارات لمساعدتها على مواجهة هذا السيل من المهاجرين.